المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها على ارتفاع معدل الجريمة–دراسة ميدانية –بلدة السموع نموذجا

The social and economic problems caused by the Corona pandemic and its impact on the high crime rate – a field study – the town of Al–Samu' as an example

إعداد الدكتور: رؤوف نادي محمود أبو عواد/ جامعة الاستقلال.

استاذ مساعد –رئيس قسم علم الجريمة

تاريخ الاستلام: 2024/3/21 تاريخ القبول: 2/4/ 2024 تاريخ النشر: 2024/4/15

الملخص:

هدف هذا البحث إلى معرفة أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا، ومعرفة أشكال الجرائم الأكثر انتشارا أثناء جائحة كورونا، والتحقق من وجود علاقة بين العوامل الأجتماعية والأقتصادية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في ظل جائحه كورونا في فلسطين. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و أداة الاستبانة والتي تكونت من قسمين، الأول تناول المتغيرات المستقلة وهي (الجنس، والعمر بالسنوات، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة)، والقسم الثاني مكون من (31) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددهم (100) فرد. وقد اتضح من النتائج وجود مشكلات اجتماعية تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا وبدرجة عالية، وبدرجة كلية بلغت (3.94)، ويتضح أيضاً أنّ أبرز هذه المشكلات تتمثل ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وزيادة المشكلات الاجتماعية بسبب الإغلاق، واتضح أيضاً وجود مشكلات اقتصادية تؤدي لارتفاع الجريمة بسبب جائحة كورونا وبدرجة عالية، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المجال (4.09)، وأنّ أبرز هذه المشكلات تتمثل في تراكم الديون بسبب قلة العمل. واتضح أيضاً أن جائحة كورونا تسببت وبدرجة متوسطة بوجود جرائم مختلفة، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المجال (3.42)، وكانت أبرز هذه الجرائم الغش والنصب والاحتيال والاختلاس. ووجود علاقة طردية بين مستوى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع الجريمة وأشكال الجرائم، أي أنه كلما زادت درجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية زاد معدل الجريمة أثناء جائحة كورونا. واتضح أنه لا توجد فروق تعزى لمتغيرات الدراسة، حيث يرى جميع أفراد العينة أنه يوجد تأثير لهذه المشكلات وبدرجة عالية. وفي نهاية البحث أوصى الباحث بعدة توصيات، أبرزها الاهتمام بذوي الدخل المتدني وجعلهم أولوية في علاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة الاهتمام الأوضاع الاجتماعية للأسرة بشكل كبير، وتحديدا فئة الشباب وذلك من خلال توفير فرص العمل والعلاج للمشكلات التي يتعرضون لها بسبب ظروفهم القاسية.

الكلمات المفتاحية: المشكلات الاجتماعية والإقتصادية، جائحة كورونا، معدل الجريمة، دراسة ميدانية، بلدة السموع.

Abstract

The aim of this research is to identify the most prominent social and economic problems that lead to crime due to the Corona pandemic, to know the most widespread forms of crimes during the Corona pandemic, and to verify the existence of a relationship between various social and economic factors on the one hand and the high crime rates in light of the Corona pandemic in Palestine. To achieve these goals, the researcher used the descriptive analytical method and the questionnaire tool, which consisted of two parts. The first dealt with the independent variables, namely (gender, age in years, educational level, and number of family members), and the second section consisted of (31) items distributed over three axes, where It was applied to a random sample of (100) individuals from the study population. It became clear from the results that there are social problems that lead to crime due to the Corona pandemic to a high degree, with a total score of (3.94), and it is also clear that the most prominent of these problems are the weakness of social relations between individuals, and the increase in social problems due to the closure, and it was also clear that there are economic problems that lead to an increase in crime due to... Corona pandemic and to a high degree, as the total score for this field reached (4.09), and the most prominent of these problems is the accumulation of debts due to lack of work. It also became clear that the Corona pandemic caused, to a moderate degree, the presence of various crimes, as the total score for this area reached (3.42), and the most prominent of these crimes were fraud, fraud, and embezzlement. There is a direct relationship between the level of influence of economic and social factors on the rise in crime and the types of crimes, meaning that the greater the degree of economic and social problems, the greater the crime rate during the Corona pandemic. It became clear that there were no differences attributed to the variables of the study, as all sample members believed that these problems had an impact to a high degree. At the end of the research, the researcher recommended several recommendations, most notably paying attention to those with low income and making them a priority in treating social and economic problems, and the need to pay great attention to the social conditions of the family, specifically the youth group, by providing job opportunities and treatment for the problems they are exposed to due to their harsh circumstances.

Keywords: Social and economic problems, Corona pandemic, crime rate, field study, Al-Samou town.

المقدمة":

إنّ الإجرام يأتي نتيجة لحالة من الصـــراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديما يعزى الى نفس المجرم الشريرة, وأنّ الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي (الجميلي، 2001).

أن الجريمة تترك أثارا سـلبية تصـيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سـواء, وتهدد أمن الإنسـان واستقرار المجتمع لأنها تتصل ببنائه وطبيعته، وهي جزء من وظائف المجتمع ولها خاصية الأستمرار والتطور، مثلما تطور الحياة الأجتماعية للمجتمع، وأصبح العالم في عصر العولمة والتطور التكنولوجي بحيث قرية صغيرة جعلت العالم لا حدود له، ولن تكون الجريمة مقصـورة على دولة بحد ذاتها وإنما سـيكون العالم أجمع مسـرحا لها (البدانية، 2002).

إن الجريمة من وجهة الإجتماعيين تعتبر سـلوكا مغايرا للأعراف الأجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، والأعراف الأجتماعية عبارة عن ضـغوط وضـوابط تقيّد سـلوك الفرد، فالجريمة بمفهومها العام هي الأفعال التي تضـر بالفرد والمجتمع معا، لذلك تصـدى لها المجتمع وسـن القوانين الجنائية وأوجب احترامها والأمتثال أليها (الجميلي، 2001).

إن العوامل الأجتماعية لها علاقة وثيقة في حدوث وإرتكاب الجرائم حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشـخص معين وتميزه عن غيره، والظروف الأجتماعية هنا تقتصـر على مجموعة من العلاقات التي تنشـأ بين الشـخص وبين فئات معينة من الناس ويختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسـرته ومجتمعه ومدرسـته وأصـدقائه، وقد أثبتت التجارب أن سـلوك الفرد تتأثر بدرجة كبيرة بسلوك من حوله وخاصة المقربين إليه.

إن الأسـرة تعتبر من أقوى عوامل العوامل الأجتماعية التي تؤثر في تكوين شـخصـية الفرد وتتحكم في توجيه سـلوكه فمنها يقتبس العادات والتقاليد ويمارس تجاربه الأولى ويسـتمد خبراته ويعرف معنى الخطأ والصواب، ويعتبر التفكك المادي (المعنوي) من أهم مظاهر تفكك الأسرة وهو غياب أحد الوالدين او كليهما معا في نطاق الأسرة.

وأثبتت الأحصـائيات التي أجريت في ألمانيا أن (63%) من الأحداث الجانحين الذكور كانت العلاقة بين ابائهم سـيئة وأن (82%) من الفتيات الجانحات ينتمون الى عائلات يسـودها الخلاف وعدم التفاهم، وفي فرنسـا أثبتت الإحصـائيات أن (40%) من المجرمين العاديين, وأن (75%) من المجرمين المكررين للجريمة ينتمون الى أسـر مفككة، وأما في مصـر فقد أكدت العديد من الدراسـات ان التفكك المعنوي للأسـرة كان سـببا رئيسـيا للأنحراف والجريمة حيث أن (65%) من الجانحين كانت علاقاتهم مع والديهم سيئة (بشير، 2009).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسـة كونها تقوم بتشـخيص الأسـباب الحقيقية لحدوث الجريمة وإرتفاع معدلاتها في المجتمع الفلسـطيني من خلال دراسـة العلاقة بين العوامل الأجتماعية والأقتصـادية والبيئة الطبيعية من جهة والإندفاع نحو الجريمة من جهة أخرى وهذا يسـاهم في الوقوف على أبواب المشـكلة والتي علاجها بالوقاية من خلال التوجيه والتربية والتنشئة الإجتماعية الصحية.

مشكلة الدراسة:

نظرا لأرتفاع معدل الجريمة في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة، فتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الدور القوي والعوامل الأجتماعية في دفع الفرد لأرتكاب الجريمة والعودة لها من خلال دراسـة الخصـائص الأجتماعية والأقتصـادية لفئة معينة من المجتمع من أجل وضـع أليات معينة للوقاية من الجريمة

ومكافحتها وتقديم الحلول والأقتراحات التي تسهم في خفض معدلاتها التي أصبحت تهدد الأمن العام والأستقرار الوطني.

أهداف الدراسة:

1) معرفة أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا.
2) معرفة أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا.
3) معرفة أشكال الجرائم الأكثر انتشارا أثناء جائحة كورونا.
4) التحقق من وجود علاقة بين العوامل الأجتماعية والأقتصـــادية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في ظل جائحه كورونا.

تساؤلات الدراسة:

1) ما أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا؟
2) ما أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا؟
3) ما أشكال الجرائم الأكثر انتشارا أثناء جائحة كورونا؟
4) هل توجد علاقة بين العوامل الأجتماعية والأقتصادية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في ظل جائحه كورونا ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير العمر بالسنوات.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

مصطلحات الدراسة:

الجريمة: هي ظاهرة اجتماعية ســـلبية تعبر عن خلل وإرتباك في العلاقات الأجتماعية والســـلوك الأجتماعي وتجسّـد طبيعة التناقضـــات في المتغيرات الموضـــوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنســـان وحياته الأجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الأنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة عل حد سواء (الحسن وإحسان، 2001: 26).

وأما الجريمة من ناحية قانونية هي كل عمل مخالف لأحكام القانون، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس (عبدالجبار، 1970).

وأما من وجهة النظر الأجتماعية فهي جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الأجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الأجتماعي التي تحكم معايير السلوك الأجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الأجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الأجتماعية التي تخضع للعقاب (شتا، 1987).

أن التعريف الإجرامي الذي يتناسب مع الدراسة هي أنها: أي فعل او أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعرف وقيم والتي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي الى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات (المشهداني، 2009: 44).

القيم الأجتماعية: هي عبارة عن مجموعة من الأفكار يستخدمها الأنسان في قياس وتقدير المواقف الأجتماعية وتشكل القيم الأجتماعية ركنا أساسيا في تكوين العلاقات البشرية وتنتج السلوك الأجتماعي الذي يؤدي إلى تكوين شبكة العلاقات الأجتماعية البشرية.

إن لكل مجتمع من المجتمعات قيمه خاصة ولكن هنالك قيم عامة توجد في غالبية بلدان العالم وقد تكون في مجال العموميات الثقافية وليس الجميع في المجتمع يقدّرون هذه القيم (ناصر وإبراهيم، 2000).

الضبط الأجتماعي: إن الضبط الأجتماعي يعد من بين الميادين الهامة التي تناولها علماء الأجتماع ولاسيما في إشارتهم الي عملية الأنتظام والأتساق بين الفرد وبين النسق القيمي المعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، وإن عدم الأنتظام تختلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات، فالضبط الأجتماعي من وجهة نظر علم الأجتماع هو عملية الأتصال والتواصل بين ما هو مدروس من إرث اجتماعي في طبيعة النظام الأجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الأستقرار والأنسجام في الحياة الأجتماعية.

إن نظريات الضبط الأجتماعي المتعددة تعتبر أن المجتمع من خلال القيم والمعايير والأهداف يصنع الصالح والسيئ. وتلعب قضية المصالح الذاتية مكانة هامة في نظريات الضبط الأجتماعي التي لاحظت ان الجميع يتعلم القيم ويلتزم بها إلا أن هنالك بعض الأفراد القادرين على تبرير أفعالهم قبل وقوعها، وإضافة ألى بعض الناس أقل تقيدا بقيم المجتمع من غيرهم وبالتالي يقعون في الجريمة والأنحراف (الوريكات، 2013).

العوامل الأجتماعية للجريمة: هي مجموعة ظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الأجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطا وثيقا سواء كانوا أفراد اسرته او مجتمعه او مدرسته او الأصدقاء الذين يختارهم.

1-**الأسرة:** هم المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري وهي الوعاء الذي يشكل داخل شخصية الطفل فرديا واجتماعيا والمكان الأنسب الذي تطرح فيه أفكار الأباء والكبار ليحفظها الصغار على مر الأيام فتنشئهم في الحياة (دينكن ميشل، 1980).

2-**البيئة السكنية:** أن اغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد اهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا على الانحراف والجريمة، فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة له دورا هاما في سلوكيات افراد الاسرة بالاضافة للمسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه او من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه او من حيث قدمه وحداثه، فهذا يلعب دورا هاما في مجال تفكك الاسرة او تماسكها فالإنسان يكتسب قيمة الشخصية وعاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش معها لأن الانسان بطبعه يعتمد في حياته على الجماعات في إشباع حاجاته وعن طريق هذه الجماعة يكسب خبراته ومهاراته فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد وتطوره ورعايته فمنها يأخذ العادات والتقاليد، ومنها ينقل الانطباعات والميول والسلوكيات سواء كان المسكن مريح او غير مريح فهو يتأثر به في جميع الحالات فالبيئة هي مدرسة طبيعية لا حدود لها لذلك يتوجب عليه ان يسعى ويبذل قصارى جهده للتكيف معها (تايلر وغوس، 1962).

5-**البيئة الترويحية واوقات الفراغ:** إن ممارسة الفرد لأنشطة تتلاءم مع اذواقه واتجاهاته واهدافه ومصالحه وميوله في وقت فراغه يبعث في روحه البهجة والسرور والراحة والرضا النفسي وبالتالي تطوير قدراته وامكانياته الجسمانية والعقلية والمهنية، مما يساهم في تنمية الشخصية طالما كان هدفه ترسيخ التربية الانسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الافراد والجماعات.

إن الانشغال المستمر في العمل وعدم المشاركة في نشاطات ترويحية في وقت الفراغ سيقتل عاجلا ام اجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لإرتكاب الجريمة والاندفاع نحو السلوك المنحرف (إبراهيم، 1970).

6-**بيئة العمل:** إن بيئة العمل هي المجتمع الذي ينتقل اليه الفرد لمزاولة مهنة او وظيفة وقد يتكيف الفرد مع هذا الوسط او يواجه اخفاقا او فشلا في التكيف وهذا يترتب عليه تأثير ايجابي او سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية وهنالك عوامل مختلفة قد تدفع الفرد الى ممارسه الاعمال غير المناسبة نتيجة ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة.

7-**ضعف التربية الدينية:** إن التربية الدينية الأثر الفاعل في القاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الامن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي تطرأ على نفوس البشر، فدور المؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية او قانونية لأنها تخاطب الضمير الانساني وتدعو الى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال (القطان، 1980).

الإطار النظري والدراسات السابقة

ان الكثيرمن المشكلات الأجتماعية ظاهرة واضحة للعيان ولا يختلف عليها الناس, فالفقر مشكلة والكل يعلم هذا ويبغضه، والأمية مشكلة وغالبية الناس تعلم هذا وتستنكره، والجرائم بكل أنواعها جزء من المشكلات الأجتماعية التي توجد بدرجات متفاوتة والكل يستنكرها, وانتشار تعاطي المخدرات بين الشباب ايضا الكل يستنكرها والكبار في المجتمع يحاولو جاهدين إيقاف سيلها. كل هذه المشكلات وغيرها كثير مشكلات ظاهرة و واضحة ولكن هناك انواعا من المشكلات الأجتماعية خافية وغير واضحة للكثيرين منا، وهذا لا يعني انها غائبة او غير موجودة او غير خطيرة، عل سبيل المثال فإن هناك مشكلة الأعداد الكثيرة من الناس الذين تقتلهم حوادث السيارات على الطرقات كل عام وكذلك بعض برامج التلفزيون الغير ملتزمة وتعرض محتوى غير اخلاقي والتي قد تؤدي الى إنحراف الكثيرين من الشباب.

المشكلات الاجتماعية والجريمة:

توجد صلة بين هذه المشكلت والجريمة، وهذه الصلة مباشرة وغير مباشرة وتفسيرها لا يحتاج إلى عناء كبير، فالفرد الذي لا يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من مطالب الحياة له ولأسرته نظرا لقسوة الظروف التي يعاني منها، قد تضعف مقاومته أمام ضغط الحاجة ولا يجد أمامه وسيلة لإشباع حاجاته الضرورية إلا بطريق غير مشروعة، فينزلق الى مهاوي الجريمة، وإذا كان الفقر يدفع بذاته الى ارتكاب بعض الجرائم لا سيما جرائم المال لسد ما يحتاج إليه من الاحتياجات الضرورية كالمأكل والملبس ...الخ، فانه يرتبط بأحوال كثيرة بصلة غير مباشرة تنتهي بدورها الى سلوك سبيل الجريمة كما قلنا سابقا، فالفقر يقترن بسوء التغذية الذي يؤدي الى وهن الجسم وضعفه الذي يترتب عليه عدم مقدرة الفرد على مقاومة ما يتعرض له من أمراض سواء كانت عضوية أو نفسية أو عقلية (الدراوشة، 2014)

كذلك الحاجة الماسة في المخيمات إلى المال تسهم في توجه بعض الأفراد إلى الجريمة من اجل الحصول على المال، فالمأكل والمشرب من أهم مكونات الحياة البشرية، لذلك فإن عادة ما يكون الفقر المالي مقترنا

بالجريمة و التوجه نحوها، وهي فطرة إنسانية لسد الحاجات التي تؤدي إلى البقاء وينظر الى البطالة في علاقتها بالجريمة والظروف الاجتماعية - الاقتصادية على أنها عامل مسبب للنشاط الإجرامي (الزواهرة، 2009).

ذلك بأن البطالة تخلق عدم المساواة بشكل نسبي، وتتيح الوقت لارتكاب جرائم نتيجة لعدم كفاية الموارد المالية والإحباط وتلاشي التواصل (غير الرسمي) الإنساني والضوابط الموجودة في بيئات العمل، بالتالي أدى استمرار الخمول الاقتصادي إلى انخفاض دوامة الحرمان والعزلة الاجتماعية التي يعتبر الفقر الناتج عن البطالة القوة الدافعة المركزية لها)، إن الفقر بدوره يجعل من الصعب على الناس العودة إلى العمل، كما وان العلاقة بين الجريمة والفقر ليست مسلم بها؛ حيث إن الفقر لا يجب أن يفهم فقط على أساس اقتصادي، إنما يجب أن ينظر إليه من نواحي تأثيرية أخرى متعددة (كالعرق، الطبقة الاجتماعية، الجنس، مستوى التعليم) وغيرها من الأسباب الأخرى المتعلقة بالظروف الاجتماعية المحيطة بجميع البشر (الدراوشة، 2014).

وتؤدي البطالة تؤدي إلى الكثير من الفراغ لدى الشباب، هذا الفراغ يكون قاتلا لعدم وجود ما يمكن أن يقوم به الشباب من فعل يؤدي إلى إنتاج، فيصبح الشباب عرضه لخطر الجريمة لعدم توفر المال اللازم للعيش، ولكون البطالة ترفع من مستوى الإدمان على قلة العمل وعدم وجوده في بعض الأحيان، لذلك تشكل البطالة في المخيمات خطرًا داهمًا على الشباب (الغرام، 2014).

إضافة لما سبق يعتبر اكتظاظ البيوت والازدحام بسبب الفقر عاملا في زيادة الجريمة ، حيث انه وفقا للأدبيات الرائدة حول بيئة الجريمة، إن هذا العامل هو المأزق الرئيسي في الأحياء الأكثر فقرا، حيث كثيرا ما تكون مكتظة بالسكان. يفترض العلماء على نطاق واسع أن المساكن المزدحمة تزيد من الجريمة عن طريق تفاقم النزاعات في المنزل، الذي يؤدي الى توجه الأطفال والمراهقين الى الشوارع، وكذلك فان الإشراف الأبوي يتضاءل أو يكون غير موجوداً، مما يزيد من الإغراءات تجاه الانحراف، ويصبح الشباب عرضة لتأثيرات الأقران غير المرغوب فيهم، وقضاء الكثير من الوقت مع الأصدقاء الجانحين، وتزداد مشاركتهم في الجرائم من قبيل التخريب (الزواهرة، 2014).

العلاقة بين الفقر والجريمة:

يأخذ الفقر ثلاثة اتجاهات، الأول الاتجاه الاقتصادي، هو الذي تكون العلاقة فيه بين الفقر والجريمة علاقة سببيه مباشرة، إذ أن واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه للبحث عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية، الاتجاه الاجتماعي: على العكس من الاقتصادي، اذ يعمل هذا الاتجاه على إبراز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة في إيجاد الظروف الدافعة إلى ارتكاب الجريمة، أما الاتجاه النفسي: فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشعور بالحرمان هو العامل الأساسي والمتسبب في اختلال توازن الشخصية الذي قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي (الغرام، 2014).

وللفقر علاقة مباشره بجرائم الاعتداء على العرض، فقد لا يستطيع الفرد الزواج لضيق إمكانياته المالية، مما يدفعه لإشباع غريزته الجنسية بطرق غير مشروعه، حتى إذا أتيح له الزواج فقد لا يتوافر لديه ما ينفق على زوجته وأسرته الأمر الذي يؤدي بالزوجة الى الانحراف وتشرد الأبناء أو انضمامهم الى عصابة إجرامية طلبا للمال أو تحت تأثير إغرائه، كما قد يشكل الفقر حقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكر وينصرفون الى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعونهم الى الانحراف، من خلال ذلك يتضح أن للبيئة الأسرية دور كبير في تحديد سلوك الأفراد حيث أن التقليد يعتبر عامل أساسي في السلوك الإجرامي بغض النظر عن مصدر القدوة للأبناء، هذا ما أكد عليه دوركايم في أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي، كلما كان الفرد مرتبط بالمجتمع من جميع النواحي المهنية والاجتماعية والثقافية كلما قلت رغبته في ارتكاب جريمة حتى لو توفرت له الفرصة لذلك، وعلى الرغم من تأثير الأسرة الا أن تأثير رفاق السوء قد يكون أقوى من تأثير الأسرة على الفرد مما يدفعه الى ممارسة الجريمة (الزواهرة، 2009).

من النتائج المترتبة على هذه العلاقة القوية بين الفقر والجريمة العديد من النظريات التي برزت لتفسير هذه العلاقة، على الرغم من أنها جميعها توضح العلاقة الإيجابية بين الفقر والجريمة على المستوى الجزئي من الأحياء، تتراوح هذه التنبؤات من تأثير متزايد بطئ إلى تأثير خطي بسيط، إلى تأثير عتبي، بحيث تزيد الجريمة بمعدلات هائلة في الأحياء ذات المستويات العالية من الفقرعلى سبيل المثال، وإن ظهور الأحياء المحرومة للغاية التي تحتوي على الفقر بشكل مركزي هي عرضة للارتفاع في مستويات الجريمة والفوضى بسبب انهيار الأعراف الاجتماعية التي تحظر السلوك الجانح، هذه النظرية تطرح علاقة غير خطية بين الفقر والجريمة بحيث إن الأحياء المحرومة للغاية ترتفع فيها نسبة الجريمة، في المقابل اقترح بعض العلماء أن الفقر وجرائم الممتلكات يظهران علاقة إيجابية متناقصة بسبب انه كلما زاد الحرمان كلما نقص عدد الأهداف الممكنة في جرائم الممتلكات (الدراوشة، 2014).

إن الفرضية القائلة بأن الفقر والجريمة قد يكون لهما تأثير متعاظم متزايد يبني على منظور هذا النموذج النظري يشير إلى أن العرق والفقر في الولايات المتحدة تقريبا يمكن تمييزه، يركز على كيف أن التحول الهيكلي يمكن أن يؤدي إلى زيادة العزلة الاجتماعية وتدهور "الحماية الاجتماعية" بشكل خاص في الأحياء ذات المستويات العالية من الفقر. وتصف نظرية الماكرو هذه العملية الديناميكية التي تتحول فيها الأحياء من الطبقة المتوسطة إلى أحياء شديدة الفقر بعد هجرة الناس من الطبقة المتوسطة الى ضواحي المدن (الزواهرة، 2009).

نتيجة لذلك شهدت هذه الأحياء انهيار عام للمعايير الإيجابية التي تبناها سكان الطبقة الوسطى التي حسنت من الآثار الضارة من الحرمان من خلال ممارسة مستوى من السيطرة الاجتماعية التي تؤثر على السكان وتجعلهم يمتنعون عن السلوك غير المرغوب فيه وهكذا، في هذا الهيكل والنموذج الثقافي، وبعدم وجود الطبقة الوسطى "كنموذج يحتذى به" فان ذلك يؤثر على معايير السكان ويجلب الحرمان وارتفاع معدلات الجريمة (الغرام، 2014).

على النقيض من النظريات غير الخطية المتسارعة التي تصف زيادة التأثير بين الفقر والجريمة، فان النماذج النظرية الأخرى بدلا من ذلك تشكل علاقة خطية بسيطة. على الرغم من أن العديد من النظريات السياقية تصف العلاقة المحتملة بين الفقر والجريمة، فمن أبرزها نظرية الفوضى الاجتماعية، التي تفترض أن الأحياء ذات معدلات الفقر المرتفعة أدت إلى الحد من التماسك والقدرة الجماعية على تقديم العطاءات للحصول على الموارد من المجتمع الأكبر لمكافحة الجريمة والانحراف في الحي، هكذا فإن مستويات الفقر المتزايدة تقلل باستمرار من قدرة الحي على تأمين الموارد، مما يعني وجود علاقة خطية في جميع المجالات الممكنة لمعدلات الفقر، هناك تأثيرات غير خطية قوية من الفقر على معدلات الجريمة على الرغم من أن البحوث السابقة حددتها بشكل عام على أنها خطية تشير نتائجنا إلى أن هذا افتراض غير مقبول، كذلك هناك دليل ضئيل على تسارع وتيرة تأثير الفقر على الجريمة (الغرام، 2014).

العلاقة بين العوامل الاقتصادية والجريمة:

أما المتغيرات الاقتصادية والمالية ويعتقد عادة أنها من المحددات الهامة للجريمة تشمل (معدل الفقر والبطالة)، إن ارتفاع معدلات البطالة وزيادة انتشار الفقر داخل الدولة قد يؤدي إلى اللجوء للنشاط الإجرامي. ويشيع ذكر التطلعات الاقتصادية غير المشبعة باعتبارها الأسباب الأساسية لجرائم الممتلكات مثل السطو والسرقة، وإن ارتفاع معدلات البطالة يعزز جاذبية الأنشطة غير المشروعة، فهناك صلة منطقية بين الجريمة والبطالة، لذلك، فإن فترات التوسعات الاقتصادية سوف تترافق مع تباطؤ نمو الجريمة، في حين من المتوقع أن يترافق الركود مع زيادة الجريمة (الغرام، 2014).

وبالمقارنة بالأثرياء فإن المحرومين اقتصاديا هم أكثر عرضة لارتكاب جرائم الشوارع من كل نوع، وثمة محدد اقتصادي آخر للجريمة كثيرا ما يذكر في الأدب هو الناتج الإجمالي الحقيقي للدولة ، تشير نظرية

الجريمة إلى أن النشاط الإجرامي خاصة جرائم الملكية يزداد وينخفض مع التوسع الصناعي والانكماش، حيث تزداد معدلات الجريمة خلال فترات الركود وتنخفض في فترات من الظروف الاقتصادية الجيدة، علاوة على ذلك كلما كانت الدولة أكثر ثراء في أي فترة معينة، أصبح من السهل استيعاب الطلب على الإنفاق العام أكثر من فترات الأزمات الاقتصادية، وفي أوقات موازنات الميزانية قد تقيد الدول الإنفاق على العدالة الجنائية لتلبية الطلب على السلع العامة الأخرى الأكثر استحقاقا (الزواهرة، 2009).

يعد نمط التوزيع المكاني للجريمة هو مصدر قلق مستمر في علم الجريمة، إذ تبين إن الحرمان الاقتصادي وعدم المساواة يرتبطان ارتباطا إيجابيا بمعدلات الجريمة، ويعتبر تركز الفقر ونقص الموارد مؤشرات تؤدي الى الفوضى الاجتماعية وعوامل أساسية لممارسة الجريمة، من الناحية النظرية كذلك ومن منظور السياسة العامة فانه من الأهمية الكبرى أن نحدد بطريقة أكثر دقة وموثوقية خصائص المجتمع التي تؤثر على معدلات الجريمة المحددة، والجهود المبذولة لتحديد المؤشرات المحددة لمعدلات الجريمة الأعلى كالفقر أو الاستبعاد أو عدم المساواة تعوقها حقيقة أن معظم البيانات قد جمعت حتى الآن لمناطق محددة في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، وتتركز معظم البحوث الحالية على المناطق الحضرية، ولا توجد دراسات كثيرة متاحة عن الجريمة الريفية (الغرام، 2014).

على الرغم من أن معظم البيانات المتاحة تشير إلى أن بعض أشكال الجريمة على الأقل تتركز بشكل كبير في المناطق الحضرية، فمن الواضح أنه إذا أراد المرء تحقيق فهم شامل للتوزيع الجغرافي لجميع أشكال الجريمة، فمن الأهمية بمكان أن يؤخذ في الاعتبار بيانات الجريمة التي تغطي الأراضي بأكملها وليس مجرد بيئة حضرية محددة واحدة (الدراوشة، 2014).

وجميع المؤشرات الثلاثة (مستوى الدخل، عدم المساواة في الدخل ، البطالة) كانت مرتبطة بمعدلات الجريمة، بالتالي يمكننا أن نذكر أن الحرمان والفقر بشكل عام يرتبطان بوضوح بحدوث الجريمة، وهذا صحيح بالنسبة لجرائم الممتلكات و الجرائم العنيفة. أما بالنسبة لعدم المساواة في الدخل كانت النتائج مختلطة بعض الشيء، يرتبط عدم المساواة في الدخل ارتباطا قويا بجرائم الممتلكات، ولكن خلافا للتوقعات لاحظنا وجود علاقة سلبية مع الجريمة العنيفة. هذا يتيح لنا التكهن بأن الفجوات الكبيرة في الدخل ومستويات الموارد والممتلكات المتاحة، تتيح على ما يبدو فرصة إيجابية وهيكل محفز لجرائم الممتلكات، وعند مقارنة مستويات الدخل والبطالة، فيما يتعلق بالممتلكات وجرائم العنف، لاحظنا أن أثر البطالة أكبر من تأثير مستويات الدخل. وقد أدى استبدال متوسط الدخل مع العاطلين عن العمل في كلتا الحالتين إلى زيادة التباين المفسر للنموذج (الزواهرة، 2009).

مما سبق يشير بقوة إلى اتجاه البطالة باعتباره ارتباطا بيئيا كبيرا بالسلوك الإجرامي، ففي البلديات التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة، تحدث جرائم الممتلكات والجرائم العنيفة في كثير من الأحيان، والدليل على ذلك أن للجريمة آثار ايجابية على جريمة الملكية، إن نتائجنا تسمح لنا بتوسيع نطاق هذا الادعاء ، فالبطالة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا بجرائم الممتلكات فحسب بل أيضا بالجرائم العنيفة، بالتالي فإن تأثير البطالة قد يكون أكبر وأكثر انتشارا وهي علاقة تحتاج إلى مزيد من البحث في البحوث المستقبلية (الدراوشة، 2014).

كما أن تدني مستوى الدخل يدفع الفرد الى ارتكاب الجريمة إذا ما أراد الحصول على المال اللازم سواء لشراء الحاجات اليومية التي يحتاجها أو للعلاج أو من اجل تعليم الأبناء، فقد بينت النتائج أن ارتفاع الأسعار وتراكم الديون يؤدي إلى ارتكاب الجريمة إضافة الى ما سبق، فإن فالحاجة إلى المال من اجل سداد الديون، وعدم توفره يمكن أن يسوق الفرد إلى ارتكاب الجريمة. وللحرمان الموازي دور كبير في حدوث الجريمة، فحصول الفرد على دخل لا يفي باحتياجاته ولا يحقق له طموحاته، وما تسعى إليه أسرته يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، فعدم قدرة الفرد على الذهاب إلى المنتزهات والأماكن العامة، سواء لعدم قدرته المالية أو لعدم توفرها يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كذلك الحرمان من امتلاك البيت الخاص، أو الحرمان من العلاج الصحي؛

فكل هذه العوامل عادة تؤثر في طريقة تفكير الفرد، فيتوجه إلى أي طريقة يمكن أن تساعده في الحصول على المال لإعادة تأهيل بيته وترتيب حياته، حتى لو كان ذلك بارتكاب الجرائم المختلفة (الغرام، 2009).

تتباين اتجاهات العلماء في تفسير أسباب المشكلات:

1- تبني المفسر لاتجاه فكري واحد يتم في ضوئه تحديد وتفسير المشكلة الاجتماعية

2- تباين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لعلماء هذه المدارس أو الاتجاهات

السبب الأول: كل عالم يتبنى مدرسة فكرية معينة، تملي عليه اختيار نموذج معين يتم في ضوئه تحديد مشكلة الدراسة ومنهج التحليل والإطار النظري المستخدم في تفسيرها وباعتبار أن التغير الاجتماعي سمة المجتمعات فإنه تبعاً لذلك تختلف التفسيرات بحسب ظهور مدرسة جديدة تفسر الواقع الاجتماعي من خلال الفترة الزمنية التي نشأت فيها، وتلغي اتجاه المدرسة السابقة، ومن هنا يحدث ما يسمى بالثورة العلمية (هي أن يجبر العلماء على التخلي أو رفض النظرية وتبني نظرية أخرى تكون أكثر قدرة على تفسير الظاهرة الاجتماعية).

السبب الثاني: ظهر علم الاجتماع في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية دفعت المفكرين الاجتماعيين لتطوير نظرياته ومفاهيمه، ولذلك يعد علم الاجتماع نتاجا اجتماعياً لهذه الظروف. بالإضافة إلى أن علمائه ينتمون إلى جذور اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة، وهم اللذين صاغوا تلك النظريات والمفاهيم أمثال: علماء مدرسة شيكاغو.

النظريات العلمية المفسرة للمشكلات الاجتماعية:

نظرية البناء الوظيفي: تنظر للمجتمع على أنه بناء كلي، يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وكل جزء له وظيفة يؤديها للمحافظة على استمرارية المجتمع، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية. ومن خلال ذلك يميل المجتمع إلى التوازن والاستقرار.

وتتألف الوحدات البنائية للمجتمع من المعايير والأدوار والنظم والقيم والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، وتقوم جميع هذه الوحدات بوظائفها في مواجهة حاجات المجتمع ليتحقق التوازن ويتشكل الفعل الاجتماعي في ضوء المعايير والأدوار والنظم، بحيث يبدو لهذا الفعل بناء له طابع الاستقرار النسبي.

نظرية التغير الأجتماعي: لقد تبنى بعض علماء الاجتماع فكرة مؤداها أن التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي والمبدئي للمشكلات الاجتماعية، وحاولوا أن يربطوا ذلك بالتحديد مع معدل التغير، فبينما قال بعضهم بأن سرعة التغير وراء المشكلات الاجتماعية، قال بعضهم الآخر إن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء معينة مختلفة من المجتمع هو السبب في المشكلات والفكرة الأساسية خلف هذا التصور هو مصطلح وليم أوجبيرن أو الفجوة الثقافية.

ويقصد بالفجوة الثقافية الاحتفاظ بالتقاليد والعادات والتقنيات على الرغم من قدمها أو عدم ارتباطها بمجموعة المعايير الجديدة للثقافة المسيطرة، وتحدث الفجوة الثقافية عندما يختل التوازن في سرعة النمو بين عناصر الثقافة، بحيث يتغير كل عنصر بسرعة متفاوتة عن العنصر الأخر، فيتغير أحدهما سريعاً بينما لا يتحرك العنصر الأخر أو يتحرك ببطء.

نظرية صراع القيم: هي أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه وتؤثر في تعلمه،وتختلف القيم باختلاف المجتمعات والجماعات، وقد تكون إيجابية مثل: الصدق الأمانة،تحمل المسئولية..الخ أو سلبية كالكذب، والغش، والنفاق..الخ ويوجد في كل مجتمع مجموعات من

القيم التي يشـــترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريباً، كما أن هناك قيماً تختص بها مجموعات معينه داخل المجتمع الواحد، وليس شـــرطاً أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم الأخيرة تختلف من جماعة لجماعة.

وتمتاز المجتمعات الحديثة بالتنوع واللا تجانس مما يؤدي انســـاقاً متعددة من القيم في المجتمع الواحد والتي لا يمكن أن تتفق فيما بينها، وبالتالي يحدث ما يعرف بالصـراع حول القيم في المجتمع والذي يساعد على وجود المشـــكلات الاجتماعية فيه يحدث صـــراع القيم نتيجة للتباين والتفاوت بين أفراد المجتمع من حيث القوة والسلطة.

شعور أفراد المجتمع بالاضطهاد والظلم سيؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع تستند نظرية الصـراع على أفكار كارل ماركس الكلاسيكية والآراء المعاصـرة لعلم الاجتماع، التي تؤكد دور القوة الاقتصادية والسياسية على فرض رأي شخص ما على الآخرين.

نظرية الأنحراف: يرى أصـحاب هذا الاتجاه أن المشكلة الاجتماعية نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهياراً عاماً ويرجع سـبب المشـكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد أو جماعات تصـــر على أن تسـلك سـلوكاً ينحرف عن المعايير والقيم السـائدة، وبالتالي يسـتند سـلوكهم على معايير خاصـة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي.

يرى ميرتون في تفسيره للمشكلة الاجتماعية أن " لكل مجتمع أهداف معينة يسـعى لتحقيقها، من خلال وسـائل مشـروعة ارتضـاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصـغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإنهم يتبعون وسـائل غير مشـروعة للوصـول إلى ما يبتغون، وهم بذلك يخرجون على عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضتها " فينحرفون عن السلوك السوي.

المداخل العلاجية والوقائية للمشكلات الأجتماعية:

المدخل العلاجي: وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل، ويعاني منها السكان. وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماما أو نهائيا، فهو على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع وهذا المستوى هو الشـــائع بين معظم المجتمعات، حيث يبدأ الاهتمام بالمشـــكلة بعد أن تظهر فعلا وتتضـــح مظاهرها، أي أنه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع للمسببات .

المدخل الوقائي: وهو الذي يتوقع فيه المسـؤولون عن المجتمع حدوث المشـكلات، نتيجة لعلمهم بأسـبابها مقدما، وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثم يبدؤن في اتخاذ العدة لذلك قبل وقوع البلاء، وتكون النتيجة السـليمة هي قلة الخســـائر ... أو حتى انعدامها، وهذا أفضـــل كثيرا بطبيعة الحال، ولكنه يتطلب الكثير من العلم والجهد والعمل ومن المهم أن نذكر هنا، أن هذا المســتوى الوقائي لمقابلة المشـــكلات الاجتماعية، يعتمد على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل: علم النفس، علم الاجتماع، علم الإحصـاء، الخدمة الاجتماعية، والتربية ... الخ .

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- **دراســـة عبدالله نوري ســـعدون (2011)** بعنوان العوامل الأجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة (دراســـة ميدانية في مدينة الرمادي)، توصـلت الدراسـة إلى أن تفكك العلاقات الأسـرية وتدهور الحالة المادية وتدني مسـتوى الدخل للمبحوثين كانت من الأسـباب الرئيسـية التي أوقعت العينة في أرتكاب الجريمة حيث تبيّن ان (70%) من أفراد العينة يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية وما نسبته (86.8%) يعانون من تدهور في

حالتهم المادية وأكدت الدراسة أن الصحبة السيئة ورفاق السوء والمنطقة السكنية وطبيعة السكن لعبت دورا كبيرا توجه أفراد العينة لأرتكاب الجريمة.

- **دراسة الحسن, إحسان محمد (2001)** بعنوان " دور التصنيع في السلوك الأجرامي " حيث تؤكد الدراسة على هنالك علاقة قوية بين التصنيع وارتكاب الجريمة فالجرائم تكثر في البيئات الصناعية وتقل او تنعدم في البيئات الريفية او القروية, لأن البيئة الصناعية يكون الوسط الأجتماعي فيها معقدا ومركب ويشجع على الفردية وتكون العلاقات فيه مبنية على الأستقلالية حيث تضعف العلاقة بالجماعات المرجعية وتتحول الى علاقات رسمية مبنية على مبدأ التعاقد والمنفعة، وتؤكد الدراسة ان مظاهر الجريمة والأنحراف تكثر في البيئة الصناعية والمناطق المكتظة بالسكان نتيجة استفحال المشكلات الأجتماعية مثل التفكك الأسري والطلاق وجنوح الأحداث والأحياء المتخلفة والإدمان الكحولي والتفسخ الأجتماعي وهذا كله يدفع نحو الجريمة وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وأساسية وأن المدن الصناعية بيئة ملائمة لظهور الجريمة وانتشارها وذلك لضعف وسائل الضبط الأجتماعي التي يتلقاها الفرد من الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها وضعف القيم والأخلاق والعادات والتقاليد والدين وقصور وسائل التنشئة الأجتماعية.
- **دراسة الخوالدة (2005)** بعنوان: " التحليل الأقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن " وهدفت الدراسة الى تحديد العوامل المسببة للجريمة حيث توصلت الدراسة أن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجريمة والفقر والبطالة وزيادة عدد السكان في المدن والكثافة السكانية في المدن والمناطق الصناعية ويعود ذلك لضعف وسائل الضبط الأجتماعي وضعف الروابط الأسرية والقيم الأجتماعية والأرتباط بالجماعات المرجعية التي تنمي وتقوي القيم والعادات والتقاليد ويعود ذلك الى المتغيرات الجديدة التي اثرت على وظيفة الأسرة والمدرسة كالتحضر والتصنيع والحراك الأجتماعي وشبكات الأتصال وأنساق القيم المتغيرة التي أثرت على بناء الأسرة ووظائفها, فحولت قسم كبير من الأسرة إلى حالة التصدع والأندفاع نحو الجريمة.

الدراسات الأجنبية:

-**دراسة شيشور (1990)** بعنوان " العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية. وتوصلت الدراسة التي أجريت في (44) دولة من دول العالم أن ارتفاع معدلات الجريمة يرتبط ارتباطا كبيرا بالمتغيرات الأقتصادية والأجتماعية للفرد والأسرة والمجتمع وأن المتغيرات والتطورات الأقتصادية الكبيرة والسريعة وعدم المساواة الأجتماعية ساهمت في تشكيل العوامل الأساسية للجريمة والأنحراف ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى.

-**دراسة شلدون واليانور جلوك (1949)** بعنوان : " الوضع الأسري لمرتكبي الجريمة والتي أجريت على (500) نزيل في بريطانيا حيث توصلت الدراسة أن (60%) من النزلاء جاءوا من أسر متصدعة وظروف أسرية سيئة ينعدم فيها التقويم والروابط الأسرية الجيدة وتسود فيها التنشئة الخاطئة.

-**دراسة اميرجين (1996)** بعنوان جنوح الأطفال: تؤكد الدراسة أن طبيعة الأسرة تلعب دورا كبيرا في جنوح الأطفال وخاصة إذا كانت الأسرة مفككة وغير سعيدة والعلاقات العائلة بينها متوترة وبالتالي عدم تماسكها وثباتها وتصل الأسرة بالتالي الى الإحباط الاجتماعي الذي يسبب الأندفاع نحو الجريمة والأنحراف وتؤكد الدراسة أن تعرض الفرد لأنواع مختلفة من العنف داخل الأسرة وخارجها وافتقار البيئة المحيطة به عاطفيا يساهم في جنوحه وانحرافه واندفاعه نحو الجريمة، وأن تأثير الأسرة على الأنحراف اقوى من تأثير المدرسة ورفاق السوء.

الطريقة والإجراءات

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالجريمة، ثم تحليل آراء أفراد عينة الدراسة الواردة في الاستبانة، وهذا المنهج يتلاءم مع هذا النوع من الأبحاث.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع سكان محافظةالخليل –السموع .

عينة البحث:

قام الباحث باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وذلك بعد توزيع (100) استبانة على مجتمع الدراسة، وتمّ استردادها جميعها وبواقع (100) استبانة تبيّن أنها جميعها صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا بلغ حجم العينة (100) من مواطني محافظةالخليل بلدة السموع، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	64	64%
	أنثى	36	36%
العمر بالسنوات	18 – 30	23	23%
	31 – 40	39	39%
	41 فما فوق	38	38%
المستوى التعليمي	توجهي فأقل	32	32%
	بكالوريوس	62	62%
	دراسات عليا	6	6%
عدد أفراد الأسرة	3 فأقل	7	7%
	4-6	67	67%
	7 فما فوق	26	26%
المجموع		**100**	**100%**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أنّ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة الذكور قد بلغت (64%) مقابل (36%) للإناث، ويتضح أن توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر بالسنوات أن الفئة (31 – 41 سنة) قد حصلت على نسبة (39%) ثم الفئة (41 فما فوق) وبنسبة (38%)، ثم الفئة (18 – 30) وبنسبة (23%)، ويتضح من هذا الجدول أنّ توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي أنّ الفئة (بكالوريوس) قد حصلت على نسبة (62%) والفئة (توجيهي فأقل) قد حصلت على نسبة (32%) ثم الفئة (دراسات عليا وبنسبة (6%) فقط، ويتضح أنّ توزيع أفراد العينة حسب متغير (عدد أفراد الأسرة) أنّ الفئة (4 – 6) قد حصلت على نسبة (67%) ثم الفئة (7 فما فوق) وبنسبة (26%)، ثم الفئة (3 فاقل) وبنسبة (7%).

أداة البحث:

استخدم هذا البحث أداة الاستبانة، والتي تكونت من قسمين، الأول تناول المتغيرات المستقلة وهي (الجنس، والعمر بالسنوات، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة)، والقسم الثاني مكون من (31) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، المحور الأول: المشكلات الاجتماعية بسبب جائحة كورونا، والمحور الثاني: المشكلات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، والمحور الثالث: ما أشكال الجرائم الأكثر انتشارا أثناء جائحة كورونا.

صدق الأداة وثباتها:

قام الباحث بالتحقق من صدق الأداة وثباتها من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية والمجالات لمعامل الثبات، لاستبانه الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية (0.854)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة.

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء من البحث عرضاً للنتائج التي توصل إليها البحث، وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها.

نتائج أسئلة الدراسة:

نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال: ما أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخراج الدرجات لفقرات المحور الأول من الاستبانة، والمتعلق بأبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2) الآتي:

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	زيادة المشكلات الاجتماعية بسبب الإغلاق	4.48	0.807	عالية
2	زيادة عمالة الأطفال	4.38	0.944	عالية
3	عدم الالتزام بالأنظمة الاجتماعية السائدة في المجتمع	4.31	1.023	عالية
4	قلة التعاون بين أفراد المجتمع نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية	4.30	0.971	عالية
5	ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد	4.30	0.903	عالية
6	زيادة العنف بين الأفراد بسبب الكبت والإغلاق	4.28	1.007	عالية
7	زيادة التوترات الاجتماعية	4.18	1.057	عالية
8	عجز الفرد عن توفير الاحتياجات الأساسية (المأكل، اللباس) لأسرته.	4.14	1.079	عالية

9	تخلي الآباء عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم	.123	1.086	متوسطة
10	غياب المتابعة اللازمة ما بين أفراد الأسرة			
11	نقص الرقابة على الأبناء	3.92	0.99	عالية
الدرجة الكلية		**3.94**	**0.98**	**عالية**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (2) وجود مشكلات اجتماعية تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا وبدرجة عالية، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المجال (3.94)، ويتضح أيضاً أنّ أبرز هذه المشكلات تتمثل ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وزيادة المشكلات الاجتماعية بسبب الإغلاق، وزيادة عمالة الأطفال، وعدم الالتزام بالأنظمة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وقلة التعاون بين أفراد المجتمع نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية.

نتيجة السؤال الثاني:

نص السؤال: ما أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخراج الدرجات لفقرات المحور الثاني من الاستبانة، والمتعلق بأبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	تراكم الديون بسبب قلة العمل	4.17	1.040	عالية
13	ارتفاع الأسعار بسبب نقص الموارد	4.15	1.064	عالية
14	الدخل المحدود	4.12	1.091	عالية
15	الحاجة الى المال	4.12	1.162	عالية
16	ارتفاع عبء الإعالة	4.10	1.147	عالية
17	عدم وجود الحوافز في العمل	4.09	1.193	عالية
18	الارتفاع الحاد في أسعار السكن	4.04	1.211	عالية
19	عدم القدرة على الشراء	4.03	1.191	عالية
20	تراجع في سوق العمل	3.99	1.184	عالية
الدرجة الكلية		**4.09**	**1.14**	**عالية**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (3) السابق أنه توجد مشكلات اقتصادية تؤدي لارتفاع الجريمة بسبب جائحة كورونا وبدرجة عالية، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المجال (4.09)، وكانت هذه المشكلات بدرجة عالية، ويتضح أيضاً أنّ أبرز هذه المشكلات تتمثل في تراكم الديون بسبب قلة العمل، وارتفاع الأسعار بسبب نقص الموارد، والدخل المحدود، والحاجة الى المال، وارتفاع عبء الإعالة.

نتيجة السؤال الثالث:

نص السؤال: ما أشكال الجرائم الأكثر انتشارا أثناء جائحة كورونا؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخراج الدرجات لفقرات المحور الثالث من الاستبانة، والمتعلق بأشكال الجرائم الأكثر انتشارا أثناء جائحة كورونا، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجات للفقرات المتعلقة أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤدي للجريمة بسبب جائحة كورونا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
21	القتل .	2.1	0.839	منخفضة
22	السرقة.	3.8	1.025	عالية
23	النصب.	4.12	0.949	عالية
24	الغش.	4.33	0.962	عالية
25	الاحتيال.	4.15	0.967	عالية
26	الاختلاس.	4.04	0.977	عالية
27	حرق البيوت.	2.01	0.994	منخفضة
28	تناول الخمر.	3.5	1.019	متوسطة
29	إتلاف مال الغير.	3.26	1.054	متوسطة
30	تعاطي المخدرات.	3.22	1.135	متوسطة
31	الإخلال بالنظام العام (زعرنة الشوارع).	3.11	0.839	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.42**	**0.97**	**متوسطة**

يتضح من هذه البيانات أن جائحة كورونا تسببت وبدرجة متوسطة بوجود جرائم مختلفة، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المجال (3.42)، وكانت أبرز هذه الجرائم الغش والنصب والاحتيال والاختلاس.

نتيجة السؤال الرابع:

نص السؤال: هل توجد علاقة بين العوامل الأجتماعية والأقتصادية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في ظل جائحه كورونا ؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين العوامل الأجتماعية والأقتصادية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في ظل جائحه كورونا ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول (5) معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين العوامل الأجتماعية والأقتصادية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في ظل جائحه كورونا

العوامل		معامل بيرسون	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية	أشكال الجرائم	0.503	0.021
العوامل الاقتصادية		0.580	0.027
الدرجة الكلية		0.415	0.024

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.415)، ومستوى الدلالة (0.024)، أي أنه توجد علاقة طردية ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين مستوى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على ارتفاع الجريمة وأشكال الجرائم، أي أنه كلما زادت درجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية زاد معدل الجريمة أثناء جائحة كورونا.

نتائج فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى وولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة حول تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير الجنس

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	6.147	1.024	1.838	0.913
	داخل المجموعات	219.080	.5570		
	المجموع	225.227			
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	32.132	5.355	6.251	0.513
	داخل المجموعات	336.698	.8570		
	المجموع	368.830			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	21.340	3.557	5.851	0.713
	داخل المجموعات	238.897	.6080		
	المجموع	260.238			

يتضح من هذه البيانات أنّ قيمة الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية قد بلغت (0.731)، وهي أكبر من مستوى الدلالة، أي أنه لا توجد فروق متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير الجنس. وبهذا تمّ رفض الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير العمر بالسنوات.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6) الآتي:

جدول رقم (6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة حول تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير العمر بالسنوات

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	12.581	2.097	3.875	111.0
	داخل المجموعات	212.645	.5410		
	المجموع	225.227			
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	20.083	3.347	5.583	0.239
	داخل المجموعات	235.611	.6000		
	المجموع	255.694			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	18.479	3.080	6.229	0.153
	داخل المجموعات	194.318	.4940		
	المجموع	212.797			

يتضح من هذه البيانات أنّ قيمة الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية قد بلغت (0.153)، وهي أكبر من مستوى الدلالة، أي أنه لا توجد فروق متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير العمر بالسنوات. وبهذا تمّ رفض الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (7) الآتي:

جدول رقم (7): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة حول تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	41.233	6.872	8.244	213.0
	داخل المجموعات	327.596	.8340		
	المجموع	368.830			
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	18.097	3.016	4.895	179.0
	داخل المجموعات	242.141	.6160		
	المجموع	260.238			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	18.360	3.060	5.067	196.0

	داخل المجموعات	237.334	.6040		
	المجموع	255.694			

يتضـــح من هذه البيانات أنّ قيمة الدلالة الإحصـــائية للدرجة الكلية قد بلغت (0.196)، وهي أكبر من مسـتوى الدلالة، أي أنه لا توجد فروق متوسـطات آراء أفراد عينة الدراسـة حول تأثير المشـكلات الاجتماعية والاقتصـادية التي سـببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير المسـتوى التعليمي. وبهذا تمّ رفض الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصـائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

للتحقق من صـحة الفرضـية الرابعة ولمعرفة دلالة الفروق تم اسـتخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (9) الآتي:

جدول رقم (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاسـتجابة أفراد العينة حول تأثير المشـكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة **تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة**

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	1.129	0.565	1.000	0.369
	داخل المجموعات	224.097	0.564		
	المجموع	225.227			
المشكلات الاقتصادية	بين المجموعات	2.904	1.452	1.575	0.208
	داخل المجموعات	365.926	0.922		
	المجموع	368.830			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.003	0.502	0.768	0.464
	داخل المجموعات	259.234	0.653		
	المجموع	260.238			

يتضـــح من هذه البيانات أنّ قيمة الدلالة الإحصـــائية للدرجة الكلية قد بلغت (0.196)، وهي أكبر من مسـتوى الدلالة، أي أنه لا توجد فروق متوسـطات آراء أفراد عينة الدراسـة حول تأثير المشـكلات الاجتماعية والاقتصـادية التي سـببتها جائحة كورونا وأثرها في الجريمة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسـرة. وبهذا تمّ رفض الفرضية الرابعة.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج:

- اتضح من النتائج أنه يوجد تأثير للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب بها جائحة كورونا في زيادة الجرائم، وأنه لا توجد فروق تعزى لمتغيرات الدراسة، حيث يرى جميع أفراد العينة أنه يوجد تأثير لهذه المشكلات وبدرجة عالية.
- يفسر الباحث هذه النتيجة بأنّ المستوى العال لتأثير هذه المشكلات، من خلال ذلك نستطيع أن نقول إن غياب المتابعة للوضع الاجتماعي والتعليمي وقلة الفرص الاقتصادية بشكل عام وغيرها من الأمور المهمة للأفراد، قد زادت من حدة التوتر في المجتمع، كذلك الانتقال لحال جديد والإغلاق المستمر، والتي تقلل من نشاط الأفراد، زاد من حدة التوتر مما يدفع لارتكاب الجرائم.
- كذلك مستوى الدخل له أثر في ارتكاب الجريمة مما يعني أن تدني الأجور وعدم توفر العمل المناسب يؤدي بالفرد الى الضغوطات النفسية، والتي تشعره بشكل دائم بأنه لا يلبي احتياجاته مما يؤثر عليه سلبا ويجعله أكثر عرضه لإتباع الأساليب الغير مشروعه لتوفير احتياجاته احتياجات الأسرة.
- كما أن تدني مستوى الدخل يؤدي الى العديد من المشاكل الأسرية، فقد تؤدي الى التصادم والخلاف وقد يؤدي إلى الطلاق وتشرد الأبناء، كما أن لتدني مستوى الدخل دور كبير في الجرائم بهدف سد احتياجات الفرد وهذا بدوره قد يؤدي الى ارتكاب أنواع من الجرائم، ويمكن تفسير ذلك من الناحية النظرية بأن التوقعات الثقافية والاجتماعية مسؤولة عن المعدلات في الجريمة عند الأفراد من الطبقات الدنيا، وأنّ أساس تدني المستوى الاقتصادي الذي يؤدي للفقر هو مستوى الدخل الفردي، فمن المعروف بأن تدني مستوى الدخل كما في السابق هو حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به، وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى.
- إذ أن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء) يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر. إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يشير إلى انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي، فالعلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار، وهذا ما نلاحظه في مجتمعنا حيث تتسم بالبطالة وتدني الأجور وقلة فرص العمل، وذلك نتيجة لجائحة كورونا بسبب الوضع الاقتصادي المتدني للعائلات الذي بسببه اضطر الشباب إلى القيام بأي أمر حتى لو كان جريمة ذلك للحصول على دخل مادي مرتفع.
- ويمكن تفسير ذلك بأن الفرد يمكن له ارتكاب الجريمة إذا ما أراد الحصول على المال اللازم، سواء لشراء الحاجات اليومية التي يحتاج إليها، أو للعلاج ، أو لتعليم الأبناء، فقد بينت النتائج أن لارتفاع الأسعار وتراكم الديون يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، فالحاجة إلى المال من اجل سداد الديون، وعدم توفره يمكن أن يسوق الفرد إلى ارتكاب الجريمة.
- إذ أن فقدان الفرد لأساسيات الحياة وشعوره بالدونية مع الآخرين يساعد على اتجاه الفرد نحو الوصول إلى المساواة واستخدام أي طريقة في تحقيق ذلك يمكن أن تكون الجريمة احد تلك الطرق، كما من خلال المقابلات تمت الإجابة على سؤال تأثير تدني الدخل على ارتفاع معدل الجريمة في منطقة مخيم شعفاط وقله الدخل حيث أكد المبحوثين أن لتدني الدخل علاقة بارتكاب الجريمة، فالحاجة إلى توفير احتياجات الأسرة يؤدي إلى البحث عن زيادة الدخل بالطرق غير الشرعية فيتجه إلى السطو والسرقة.
- فالحاجة إلى توفير احتياجات الأسرة يؤدي إلى البحث عن زيادة الدخل بالطرق غير الشرعية فيتجه إلى السطو والسرقة. بالإضافة الى أن البحث المستمر عن العمل دون جدوى يؤدي الى التفكير بإتباع الأساليب

الغير مشروعة، وخاصة تلك الأعمال التي من السهل العمل بها وتحقق ربح مادي مثل التجارة بالحشيش والمخدرات أو الانضمام الى عصابات خاصة بجرائم القتل أو السرقة.

- ويتضح لنا أن التوجه نحو الجريمة عادة ما يرتبط بالحصول على المال، لذلك يكون أصحاب الدخل المتدني أو القليل هم أكثر عرضة لارتكاب الجريمة، ذلك لتحسين الوضع الاقتصادي ورفع المستوى الاجتماعي لديهم.

التوصيات:

1) ضرورة الاهتمام الأوضاع الاجتماعية للأسرة بشكل كبير، وتحديدا فئة الشباب وذلك من خلال توفير فرص العمل والعلاج للمشكلات التي يتعرضون لها بسبب ظروفهم القاسية.
2) توعية الأفراد بشكل مستمر بالابتعاد عن الجريمة، واعتبارها وسيلة غير فعالة لحل المشكلات التي تواجه الأفراد، وضرورة أن يكون التوجه نحو المؤسسات ذات العلاقة.
3) أن تهتم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، كذلك مؤسسات حقوق الإنسان بتوفير العمل لأبناء الشعب الفلسطيني وذلك للحد من التوجه نحو الجريمة.
4) العمل على إيجاد حلول لكافة المشكلات الاقتصادية من خلال الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي، وتوفر فرص قدر الإمكان.
5) توفير الخدمات الصحية والثقافية لما لها من دور في توعية أفراد المجتمع حول خطورة الجرائم.
6) الاهتمام بذوي الدخل المتدني وجعلهم أولوية في علاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

المصادر والمراجع :

إبراهيم، ن.(1970) ، علم النفس الجنائي، مطبعة المعارف: بغداد.

البداينة، ذ.(2002)، الجرائم المستحدثة في عصر العولمة مركز بحوث الشرطة: الشارقة.

جلال، ث.(1979)، الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم الإجرام، مؤسسة العقاب، الإسكندرية: مصر.

الجميلي، ف.(2001)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، المكتبة الوطنية: عمان.

الحسن، إ.(1993)، علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الإجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد: العراق .

خاطر، أ.(1984)، الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية.

خليفة، أ.(1971)، مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، القاهرة.

الخوالدة، م.(2005)، التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية: الأردن.

الدراوشة، عبد الله(2014). اثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد**7**، ع2 ، ص 203-150.

الزواهرة، عمر(2009). اثر المتغيرات لاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام. إصدارات جامعة مؤتة. الأردن.

شتا، ا.(1987)، علم الإجتماع الجنائي، دراسة المعرفة الجامعية الأسكندرية: مصر.

عبد الجبار، ع.(1970)، نظريات علم الإجرام، دار المعارف: بغداد.

الغرام، جهاد (2014). ظاهرة الجريمة وعلاقتها بالتحولات الحاصـــلة في المجتمع الجزائري، مجلة التراث- مخبر جمع دراســة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها- جامعة زيان عاشــور بالجلفة- الجزائر، عدد 14، ص ص 48-32.

القطان، م.(1980)، أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الإدارة، 4، الســنة الخامســة، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض: السعودية.

المشهداني، ف. (1991)، علم الإجتماع التربوي، دار الجيل التربوي للنشر والطباعة: بيروت.

ميشل، د.(1980)، معجم علم الإجتماع، ترجمة: إحسان الحسن دار النشر: بغداد.

الوريكات، ع.(2013)، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.